

عن اصحابه ابي يوسف ومحمد وبقول الحسن رحمهم الله اتمه
قالوا ما قولنا في مسلمة فوكار وراثة ورواية الا وهو
روايتنا عن الامام رضي الله عنه واقبلوا عليه ايماناً عظيماً
فاذا كان الامر كذلك فالحال هذه لم يتحقق اذا في اللغة محمد
الله تعالى جواب الله كيف كان وما نسب الي غيره فهو طريق
الحجاز للموافقة وهو كقول القائل

حوالي جوابه ومذهبي مذهبه

نتحقق ويتبين ان كل راويات المذهب رواية من الامام رضي
الله عنه بل جميع اقوالهم ما حوزة من رواياته وجميع
قولهم ما حوزة من اصوله والحاصل يجب على كل احد
ان يتقيد باعتقاد جازم بان جميع الاقوال والروايات
والدراريات الواردة في المذهب والمخترات كلام علي السويدي
واردة عن الامام ما حوزة عن قواعد واصوله ولذلك الاختلاف
الواردة في المذاهب الثلاثة كلها واردة عن اصحابهم مثل
ان الاقوال الواردة عن اصحاب ما كبر في الله عنه كلها ما حوزة
عن قواعد مالك واصوله وكذلك اصحاب الشافعي واحمد بن
حنبل رضي الله عنهم انتهى ما تعرضت له على وجه الاختصار وان
زبرت زيادة توضح ويبيان فذلك يطول لا

العصل الاول في تعريف اختلاف الامام مع صاحبه

اقول وبالله التوفيق اعلم ان الاختلاف الواقع بين الامام
رضي الله عنه واصحابه رحمهم الله تنصور على ستة اصول الاول
ان يكون اختلافهم في الاصول والفروع مما مثله الروت
بحسب نجاسته مغلظة عند ابي حنيفة لورود النص في نجاسته

ولم يرد

ولم يرد نص اخر في طهارته وعندنا نجاسته مخوفة لوجود اختلافات
العمامة في نجاسته فكان النص اصل لا في حنيفة ووجود الخلاف
اصل لا في يوسف ومحمد فكان اختلافاً في الاصل والفروع محيياً
للمعنى ان يقضى بقول ابي حنيفة في هذه الصورة وفي المسائل التي
تشابه هذه المسألة هذا اذا كان المعنى بجملة او بما المعنى
المقتل **هنا** ولا يصح ان يخرج عن قواعد الامام بخاذا لثلاثة
الاقدم وللمجتهدان ينظر بدقة فكره ليعين بين الاصلين ويرجح
احدهما عن الاخر والا فتي في هذا الباب صعب المراد
لعله اذ اراد الاقوام الثانية عكس ما تقدم بل ان يتحقق
في الاصول والفروع مثاله الضرع يثبت الحمة للمخدر
كما يثبت بالذرة ولو زني رجل ما راة فقلت منه نبتا فلا يجوز
الاخران يجمع هذه النبت مع ابنة الوالي الحاصلة من زوجه
ومسائل هذه الصور متخونة في كتب الفقه فحينئذ
يجب على المعنى ان يقضى بقولهم ولا يسوغ الخالفه عن قولهم
الثالثة ان يكون اختلافهم في الفروع فقط وانه الاصول
اي كونهم مختلفين في الفروع متفقين في الاصول مثاله
الحق اذا اصابت نجاسته ما لوت كانت اوبالسته
تظهر بالحكم عند ابي يوسف وقال لا يبطله حتى اذ
كانت النجاسته ما لوت ولهم اصل واحد وهو قوله صلى الله
عليه وسلم اذا اتى احدكم المسجد فليستطير في فعله فان كان فيهما
اذ لا وقد قال ليحجها ثم ليصلي فيهما وهذا النص
قلا في النجاسته المباحة والاستئنة المايوتة واطلغ
اي يوسف فكان هذا الحديث اصل للجمع بالاتفاق في مسائل